

COVID-19



وزارة التنمية الإجتماعية
الإدارة العامة للتنمية والتخطيط



**مؤشرات مختارة للواقع
الإقتصادي والإجتماعي
بقطاع غزة في ظل جائحة كوفيد 19
2020-10**

تصميم
وحدة العلاقات العامة والإعلام

مؤشرات مختارة للواقع الإقتصادي والإجتماعي بقطاع غزة في ظل جائحة كوفيد-19

ملخص:

تشهد الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في قطاع غزة تحولاً من سيئٍ لأسوأ حيث بلغت نسبة الفقر 64% أما نسبة البطالة فقد بلغت 49%، كما يعاني حوالي 68% من سكان قطاع غزة من إنعدام الأمن الغذائي، وتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الدولية دائمة النقلب.

مع إكتشاف أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 من المجتمع نهاية أغسطس 2020 ووفق تقديرات أولية فمن المتوقع أن يفقد حوالي 120 ألف موظف في القطاع الخاص أو عامل بالميأومة أعمالهم بشكل كلي أو جزئي كما يتوقع أن تتزلق 65 ألف أسرة جديدة إلى دائرة الفقر.

وقد تسببت إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي إلى زيادة حالات الضغط النفسي وتضاعف حالات العنف الممارس تجاه النساء والفتيات وكذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الواضح أن استمرار هذا الوضع دون تدخلات جوهريّة ربما يتسبب في إنهيار بعض القطاعات الإقتصادية ويؤثر سلباً على رأس المال البشري في قطاع غزة.

مقدمة:

يعاني الإقتصاد الفلسطيني من استمرار ممارسات الإحتلال منذ العام 1967م والتي تفرض ظروفاً سياسية وعوائق اقتصادية مختلفة، وفي ظل الإعتماد على المنح والمساعدات والاقتراض من الخارج فإن ذلك يجعل الإقتصاد الفلسطيني اقتصاداً هشاً يعتمد على الخارج ويتعرض لإبتراز دولة الإحتلال بشكل مستمر.

نظراً للأزمات المتتالية التي يعاني منها اقتصاد قطاع غزة والتي بدأت مع انطلاق انتفاضة الأقصى في العام 2000 حيث تسببت بفقدان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين لعمالهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة مروراً بالحصار الدولي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في العام 2006 بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية، وما تبعه من إنقسام فلسطيني في العام 2007 مما عمق الحصار على قطاع غزة بشكل خاص، إضافة إلى الحروب التي شنتها دولة الإحتلال على القطاع في الأعوام 2008، 2012، 2014 وعشرات جولات التصعيد والتي تسببت بخسائر بشرية وإقتصادية كبيرة وزادت هشاشة وضعف إقتصاد قطاع غزة وتسببت

بزيادة معدلات الفقر والبطالة بشكل مضطرد وجعلت النمو في القطاع يعتمد بشكل أساسي على رواتب الموظفين الحكوميين والمساعدات والمعونات الخارجية.

وبعد الإعلان عن فيروس كوفيد-19 كوباء عالمي ودخوله إلى الأراضي الفلسطينية تعرض الإقتصاد الفلسطيني لصدمة نتيجة التوقف الإقتصادي المفاجئ الذي أصاب القطاعات الإقتصادية، والتي تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والصناعة والإنشاءات والخدمات، بجانب توقف الكثير من الأنشطة الإقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم مما قلص التحصيل الضريبي وأثر على قدرة الحكومة في قطاع غزة على تقديم خدماتها للمواطنين.

سنقوم في هذه الورقة بإستعراض بعض المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية المتعلقة بقطاع غزة قبل وبعد أزمة جائحة كوفيد-19 وكيف أثرت الأزمة على هذه المؤشرات؟

أولاً: مؤشرات إقتصادية وإجتماعية مختارة لقطاع غزة

• **مؤشرات الفقر والبطالة:**

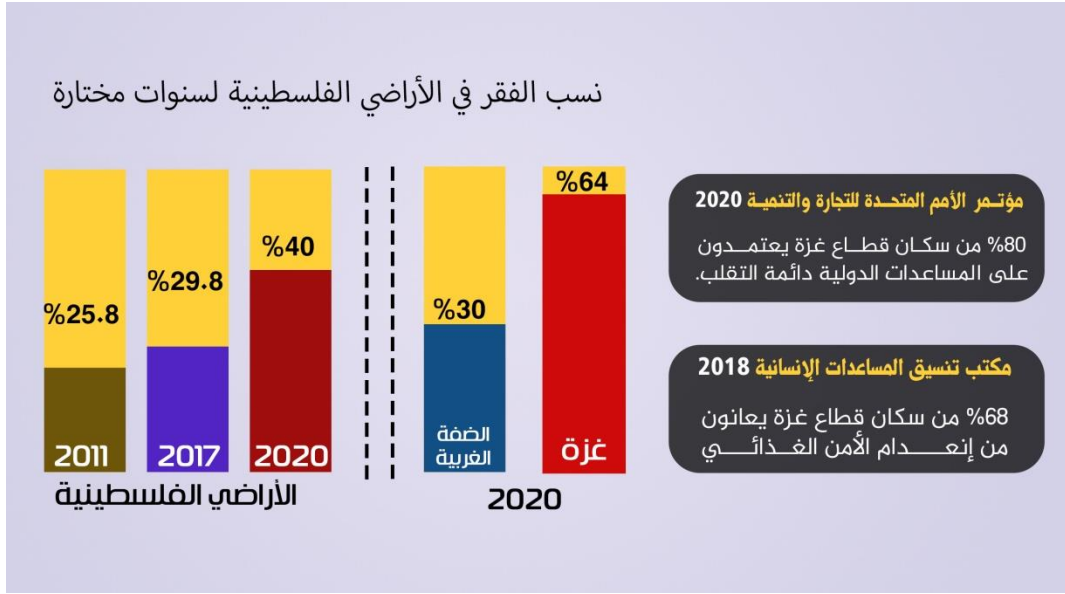
تفيد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بمسح إنفاق واستهلاك الأسرة¹ بأن معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية ارتفع بين عامي 2011 إلى 2017 من 25.8% إلى 29.2%، حيث بلغ 13.9% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة، ووفقاً للنتائج التي خلص إليها الإصدار الأخير من مسح الحالة الإجتماعية والإقتصادية والأمن الغذائي² الذي أُجري خلال العام 2018 يعاني حوالي 68% من الأسر في قطاع غزة من إنعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة أو متوسطة، بينما يعاني 12% من الأسر في الضفة الغربية من إنعدام الأمن الغذائي وفق ما ورد في نفس التقرير، وورد في تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية³ (أونكتاد) والذي صدر في أغسطس 2020 بأن 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الدولية دائمة التقلب، كما يعاني قطاع غزة من قصور في القطاع

¹ http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_pov_2017_02a.htm

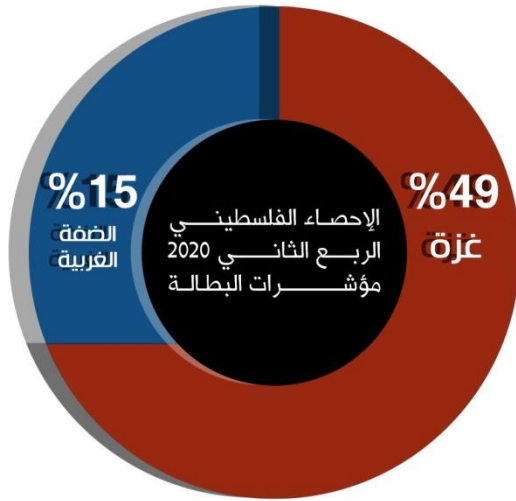
² <https://www.ochaopt.org/ar/content/food-insecurity-opt-13-million-palestinians-gaza-strip-are-food-insecure-1>

³ https://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR20023_ar_Palestine.pdf

الصحي ونقص في المياه النظيفة ونقص في إمدادات الكهرباء ومشاكل في معالجة مياه الصرف الصحي.



وتفيد توقعات البنك الدولي⁴ ووزارة التنمية الإجتماعية بأن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بعد أزمة جائحة كوفيد-19 ستصل إلى 40% حيث سيبلغ الفقر في قطاع غزة 64% بينما في الضفة الغربية سيصل إلى 30%.



ومن خلال مسح القوى العاملة الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن بيانات الربع الثاني⁵ من العام 2020 تشير إلى أن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 15% في حين بلغ في قطاع غزة 49% كما ورد في نفس التقرير أن عدد العاملين انخفض من 1,009,900 عاملاً في الربع الاول 2020 إلى 888,700 في الربع الثاني 2020 بمقدار 12%، حيث انخفض في

⁴ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/06/01/palestinian-economy-struggles-as-coronavirus-inflicts-losses>

⁵ <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3808>

قطاع غزة بمقدار 17% مقارنة بـ الربع الأول 2020، كما انخفض في الضفة الغربية بمقدار 10% لنفس الفترة.

ويعد العام 2019 الأشد وطئاً على سكان قطاع غزة وخاصة في ظل عدم قدرة الحكومة دفع رواتب موظفيها مكتملة (سواء الموظفين الذين يحصلون على رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية أو أولئك الذين يتلقون رواتبهم من وزارة المالية بقطاع غزة) حيث تم تقليص رواتب موظفي القطاع العام والجامعات بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60% مما أظهر فئة جديدة من الفئات غير القادرة على سد احتياجاتها المعيشية اليومية.

• المساعدات النقدية والأمن الغذائي:

تفيد بيانات وزارة التنمية الإجتماعية بأن أعداد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في دفعة 2020-7 بلغ 115 ألف أسرة في الأراضي الفلسطينية، 80 ألف في قطاع غزة (منهم 10 آلاف حصلوا على منحة نقدية بشكل مؤقت لأربع دفعات) و35 ألف أسرة في الضفة الغربية، وقد حصل المستفيدون من البرنامج على دفعتين فقط من أصل أربع دفعات مالية كانت مقررة هذا العام.

وعلى صعيد المساعدات الغذائية فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي يقدمان مساعدات غذائية لحوالي 270 ألف أسرة في قطاع غزة أي حوالي مليون و350 ألف شخص تقريباً ولكن هذه المساعدات مهددة بالتقليص بسبب الضائقة المالية التي تمر بها المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتي أعلنت وفق الناطق بلسانها⁶ بأن هناك توجهاً لديها من أجل تقديم مساعدة غذائية موحدة للأسر الفقيرة في قطاع غزة دون أي اعتبار لفجوة وشدة الفقر .

• مؤشرات مختارة للتعليم الجامعي والصحة والإسكان:

وفقاً لمسؤولون في جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية والكلية الجامعية⁷ فإن هناك انخفاض في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات من 45 ألف إلى 35 ألف، بنسبة تصل إلى 30%، انخفاض أعداد الطلبة من الإلتحاق بالجامعات يهدد بأزمات إجتماعية جديدة، تتراكم الديون المستحقة

⁶ <https://felesteen.ps/post/75431/توحيد-المعونات-الغذائية-توجه-جديد-للأونروا-والتقليص-خدماتها/>

⁷ <https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/جامعات-غزة-تتعاين-من-أزمة-مالية-خاتمة-لقاء/>

للعاملين بالجامعات بقيمة 20-25 مليون دولار، كما تتراكم الديون المستحقة على الطلبة بقيمة 28-35 مليون دولار، ونحو 10 آلاف طالب شهاداتهم الجامعية محتجزة لعدم سداد الرسوم. أما على صعيد الواقع الصحي تفيد بيانات وزارة الصحة بأن عدد طالبي الحصول على الإعفاء من رسوم الخدمات الصحية بلغ 60 ألف حالة في العام 2019 وذلك نظراً لعدم قدرة هذه الأسر دفع الرسوم الرمزية المخفضة أصلاً.

وفي سياق متصل ووفق المسح الاجتماعي للحالات الفقيرة المحتاجة للسكن⁸ للعام 2019 الذي قامت به وزارة الأشغال العامة والإسكان فإن قطاع غزة يعاني من عدم وجود سكن ملائم لمعظم الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المأهولة التي تحتاج إلى إعادة بناء حوالي 25 ألف وحدة سكنية، كما أن حوالي 60 ألف وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وإعادة تأهيل كي تلبي معايير الحد الأدنى للملائم للسكن، فيما يقدر العجز في الوحدات السكنية بما يقارب 120 ألف وحدة سكنية، حيث يحتاج قطاع غزة إلى قرابة 14 ألف وحدة سكنية سنوياً لتلبية الزيادة السكنية الطبيعية.

وتشير الأرقام السابقة الكثير من التساؤلات حول مستقبل الاستثمار في رأس المال البشري وقدرة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود من الخروج من دائرة الاحتياج والفقر إلى مربع الإنتاج والقدرة على توفير مصروفاتها الشهرية وتعظيم مدخراتها.

ثانياً/ تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على القطاع الإقتصادي والإجتماعي بقطاع غزة:

زاد الضغط على قطاع غزة مع بدء ظهور فيروس كورونا في قطاع غزة، حيث بدأت الحكومة بأخذ كافة التدابير الوقائية والتي تحول دون انتشار الفيروس بالقطاع وذلك بإغلاق كافة المعابر الحدودية للأفراد واتخاذ تدابير الحجر الصحي لكل القادمين لقطاع غزة.

وقد عملت لجنة الطوارئ الحكومية على استنفار كافة الجهود لطواقم وزارة الصحة والداخلية والتنمية الإجتماعية، على الرغم من وجود نقص حاد في المستلزمات الطبية والأدوية الأساسية وكذلك نقص الموارد المالية إلا أن الحكومة قامت بإفتتاح ما يزيد عن 32 مركز حجر صحي،

⁸ <http://www.mpwh.ps/article/read/498>

ويتم من خلالها تقديم خدمات الحجر الإحترازي لكافة القادمين من الخارج وللمصابين بفيروس كورونا وتقديم كافة الخدمات المعيشية والصحية للفئات السابقة بالإضافة للمخالطين والعاملين في لجان الطوارئ منذ 15 مارس الماضي حيث يتم تقديم خدمات متنوعة لما يزيد عن 3000 شخص بشكل يومي، كما تظهر بيانات وزارة التنمية الإجتماعية بأن 45 ألف شخص تلقوا خدمات في الحجر المنزلي، وتقوم الحكومة وبالتعاون مع المؤسسات العاملة في القطاع الإنساني بتوفير كافة الخدمات للفئات السابقة والفئات المتضررة من جائحة كوفيد-19.

وقد كان لأزمة جائحة كوفيد-19 تأثيراً مباشراً على العديد من النواحي الإقتصادية والإجتماعية في قطاع غزة سنستعرض جزءاً منها في السطور القادمة.

أولاً: القطاع الإقتصادي:

دخل الإقتصاد في قطاع غزة في حالة من الركود الإقتصادي غير مسبوق نتيجة لحالة عدم اليقين والخوف من المستقبل وإنخفاض في الطلب بشكل عام وتوقف في معظم القطاعات الإقتصادية التي تعاني أساساً من خلل هيكلية وضعف في الموارد كما تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح القوى العاملة للربع الأول من العام 2020 بأن بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص بلغ 143704 يمثلون 56% من القوى العاملة في قطاع غزة كما يبلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في القطاع الخاص 31 شيكل ما يعني أن متوسط الأجر الشهري يبلغ حوالي 930 شيكل وهو أقل من الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية والذي يبلغ 1450 شيكل ما يعني أن معظم موظفي القطاع الخاص مهددون بفقدان مصدر دخلهم والإنضمام للفقراء بسبب الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والتي أدت إلى تعطل معظم الأنشطة الإقتصادية بشكل كلي أو جزئي ومن الفئات التي دخلت ضمن قوائم المتضررين من جائحة كوفيد-19 وهم:

- عمال المياومة.
- العاملين بقطاع السياحة (مطاعم - كافيتيريات - فنادق - استراحات وغيرها).
- السائقين والعاملين بقطاع النقل.
- العاملين بدور الحضانة ورياض الأطفال.
- العاملين بالقطاعات الإقتصادية الأخرى.

تتوقع وزارة التنمية الإجتماعية في قطاع غزة من خلال المتابعات الميدانية لمدرء المديريات محافظات قطاع غزة أنه في حال عودة العمل بشكل طبيعي من المتوقع أن يتقدم 65 ألف رب أسرة (أي حوالي 350 ألف مواطن) من الفقراء الجدد بطلبات للانضمام لبرنامج التحويلات النقدية مما ستسبب بزيادة العبء الملقى على عاتق الجهات العاملة بقطاع الحماية الاجتماعية والقطاع الاغاثي بقطاع غزة .

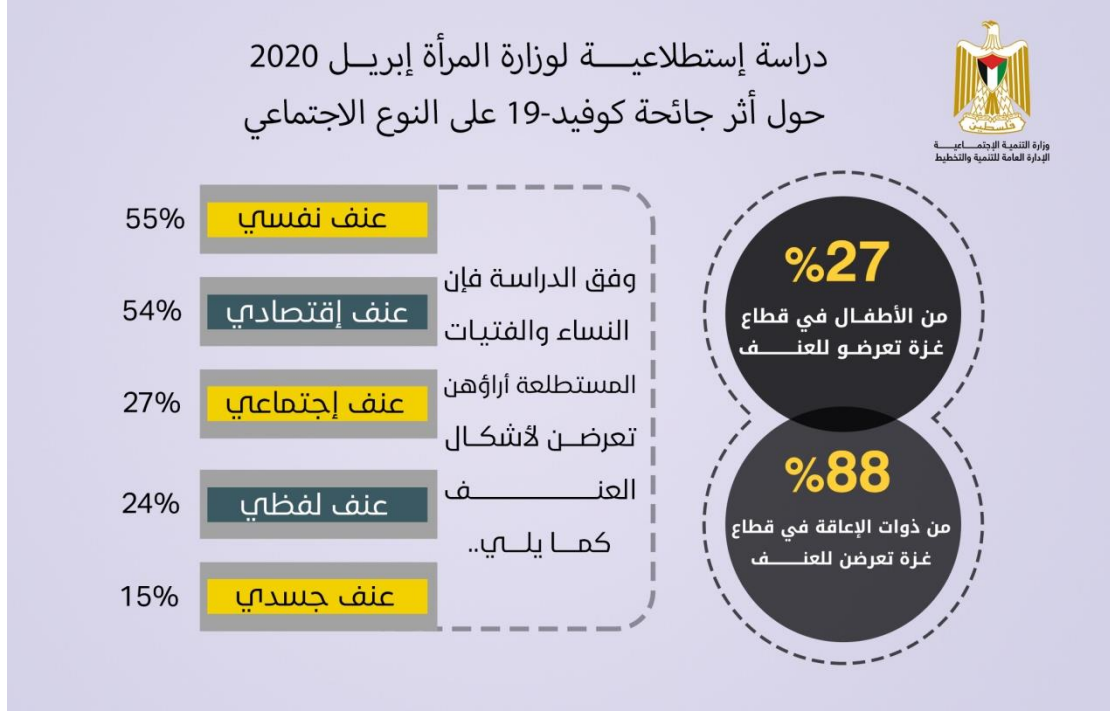
ثانياً: القطاع الاجتماعي:

أثرت جائحة كوفيد-19 على الجانب الاجتماعي وخصوصاً على النساء في قطاع غزة حيث أظهرت دراسة استطلاعية⁹ حول أثر جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي في دولة فلسطين قامت بها وزارة شؤون المرأة في إبريل من هذا العام بأن العنف ضد النساء والفتيات سواء قبل أو بعد الجائحة، في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية. ويرجع ذلك إلى الإغلاق السياسي المفروض على القطاع من قبل الإحتلال، وما تبعه من دمار للبنية التحتية وارتفاع في نسب الفقر والبطالة بسبب إنخفاض فرص العمل وقلة الموارد المتاحة¹⁰. هذه العوامل تضاعفت في شدتها وأثرها على المواطنين في قطاع غزة في فترة الجائحة كوفيد-19 وتضاعف العنف الممارس تجاه النساء والفتيات بسبب التدابير التي اتخذت وأهمها الحجر المنزلي في فترة الجائحة.

كما أظهرت الدراسة بأن 55 % من النساء المستطلعة أراؤهن تعرضن للعنف النفسي، يليه العنف الاقتصادي بنسبه 54%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى توقف الأعمال لفترة، خاصة في القطاع الخاص الذي تعاني النساء فيه من تمييز كبير أصلاً، وتوقف الحركة المالية والشرائية لكثير من القطاعات (النشاط الاقتصادي)، يلي ذلك العنف الاجتماعي بنسبة 27%؛ وهؤلاء جميعهن اضطررن البقاء في المنزل خلال فترة الحجر المنزلي ولم يستطعن التواصل مع أقاربهن وعائلاتهن الأصلية والأولاد خلال فترة الحجر.

⁹ وزارة شؤون المرأة (2020). دراسة استطلاعية حول أثر جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي في دولة فلسطين. 14- 25 نيسان 2020. النتائج الأساسية، ملخص النتائج، رام الله، فلسطين.

¹⁰ OCHA, 2020.Supporting women in Gaza facing COVID, Violence and Poverty. At: <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/supporting-women-gaza-facing-covid-violence-and-poverty>



كما أشارت ذات الدراسة الاستطلاعية، أن 24% من النساء تعرضت إلى بدرجة كبيرة العنف اللفظي، فيما عانت 15% من النساء من عنف جسدي بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من أنها تشكل النسبة الأقل، إلا أنها النسبة الأخطر في ظل استغلال الرجال المعنفين إغلاق المحاكم، وقلة الحركة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ.

أما النساء من ذوي الإعاقة، أشارت الدراسة الاستطلاعية بأن 88% منهن تعرضن الى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي والاجتماعي والجسدي والنفسي واللفظي.

كما تفيد الدراسة بأن نسبة الأطفال الذين تعرضوا للعنف في فترة الجائحة كانت في قطاع غزة 22.7%.

بالإضافة إلى العديد من المشكلات التي ستظهر بشكل تراكمي ناتج عن تداعيات الأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية وتؤثر بشكل واضح على النسيج المجتمعي. ومنها

- زيادة حالات الضغط النفسي على فئات الأطفال والمسنين ممن هم خاضعين للحجر المنزلي.

- زيادة المشكلات الأسرية والعائلية بسبب الحجر المنزلي وفقدان مصادر الدخل.

المشكلات المترتبة على الحجر الإلزامي لبعض الأسر التي ظهرت لديها حالات إصابات وتأثرها من وصمة المرض وعزوف المجتمع عنهم خوفاً من العدوى.

التحديات التي تواجه القطاع الحكومي في التصدي لجائحة كوفيد-19

المساعدات الإغاثية المقدمة للسكان في قطاع غزة في ظل جائحة كوفيد-19 تأتي لإبقاء المواطنين على قيد الحياة من خلال توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم من المأكل والمشرب في ظل التدهور المستمر للأوضاع الاقتصادية والإنسانية بقطاع غزة.

أبرز التحديات التي واجهت القطاع الإنساني ما يلي:

- 65 ألف أسرة من الفقراء الجدد ستدخل إلى دائرة الفقر.
- النقص الحاد في الموارد المالية والتمويلية الخاصة بالمساعدات الإغاثية لسكان قطاع غزة.
- تقليص بعض المؤسسات الدولية لمساعدتها لسكان قطاع غزة.
- استمرار أزمة رواتب موظفي القطاع العام وفقدان معظم موظفي القطاع الخاص لوظائفهم وعدم قدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم اليومية.

وعليه فإن وزارة التنمية الإجتماعية:

- تطلق نداء استغاثة لكافة الدول الصديقة والمؤسسات العاملة بالقطاع الإنساني حول العالم وتوجيه الدعم والتبرعات نحو الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل والذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة.
- تدعو إلى توفير مساعدات عاجلة نقدية مؤقتة لعدد 100 ألف أسرة من الأسر الفقيرة أو التي تأثر مصدر رزقها نتيجة جائحة كوفيد-19 في قطاع غزة.
- تدعو إلى إعادة النظر في معايير الاستفاضة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية لتشمل شرائح أكبر من ضمنها الموظفين من ذوي الدخل المحدود.

مع تحيات

الإدارة العامة للتنمية والتخطيط

وزارة التنمية الإجتماعية